البنـــك المركـــزي الأردنـــي
Central Bank of Jordan

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث
شباط 2013

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني في ظل هيكل أسعار فائدة متوافق مع حجم النشاط الاقتصادي بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة، بالاضافة الى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية فعّاله ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

قيمنا الجوهرية

- **الانتماء**: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة**: نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز**: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر**: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق**: نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية**: تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

تمثل البيانات المنشورة في هذا التقرير بيانات فعلية ونهائية ومطابقة للبيانات التي تلقاها البنك من مصادرها المختلفة، وذلك ما لم تتم الإشارة، وبشكل صريح، إلى خلاف ذلك في سياق هذا التقرير. وينبغي في هذا الخصوص مراعاة الطبيعة الخاصة لبعض البيانات، وذلك كما في حالة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات مثلاً، التي تقوم على مفهوم التدفقات (Flows) من وإلى العالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة، هي سنة على الأغلب، وليس مفهوم الأرصدة (Stocks) الذي يقاس في تاريخ محدد، مما يتطلب دراسة البيانات الربعية المتعلقة بمثل هذه الاستثمارات بحذر وتحليلها خلال العام كاملاً، ومن ثم مقارنتها بالأعوام السابقة.

المحتويـــــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار	15
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	23
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	33

الخلاصـــة التنفيذيـــة

سجل معدل النمو الحقيقي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2012 ما نسبته 2.8٪، بالمقارنة مع 2.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2011. كما أظهرت أحدث البيانات الأولية تبايناً في أداء مؤشرات القطاعات الاقتصادية المختلفة، ففي الوقت الذي سجلت فيه بعض المؤشرات تحسنا في أدائها كمقبوضات بند السفر وتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج ورصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة، أظهرت بعض المؤشرات الأخرى تراجعاً في أدائها كارتفاع كل من عجز الحساب الجاري ورصيد صافي الدين العام.

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.8٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2012 مقابل 2.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2011. وارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال شهر كانون ثاني من عام 2013 بنسبة 6.7٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.4٪ خلال نفس الشهر من عام 2012. أما معدل البطالة فقد شهد انخفاضاً خلال عام 2012 ليصل الى 12.2٪ من اجمالي قوة العمل مقابل 12.9٪ خلال عام 2011.

القطاع النقدي والمصرفي

- ارتفع رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي خلال شهر كانون الثاني من عام 2013 بمقدار 871.9 مليون دولار (13.1٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012 ليبلغ 7,504.5 مليون دولار، وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 4.1 شهراً.
- ارتفعت السيولة المحلية خلال شهر كانون الثاني من عام 2013 بمقدار 33.0 مليون دينار (0.1٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2012 لتبلغ 24,978.1 مليون دينار.
- انخفض رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة خلال شهر كانون الثاني من عام 2013 بمقدار 5.7 مليون دينار عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012 ليبلغ 17,824.1 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة خلال شهر كانون الثاني من عام 2013 بمقدار 209.7 مليون دينار (0.8٪) مقارنة بمستواه المسجل في نهاية عام 2012 ليبلغ 25,179.3 مليون دينار، وجاء الارتفاع في الودائع محصلة لارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 262.6 مليون دينار (1.5٪) وانخفاض الودائع بالأجنبي بمقدار 52.9 مليون دينار (0.7٪).

- ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2013 بمقدار 88.1 نقطة (4.5٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012 ليبلغ 2,045.7 نقطة.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية، بعد المساعدات الخارجية، عجزاً مالياً بلغ 1,427.2 مليون دينار خلال الشهور الأحد عشر الاولى من عام 2012 مقارنة بعجز مالي بلغ 745.9 مليون دينار خلال نفس الفترة في العام الماضي. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية عام 2012 عن مستواه في نهاية عام 2011 بمقدار 2,733.5 مليون دينار ليبلغ 11,648.5 مليون دينار (52.4٪ من GDP)، كما ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي بمقدار 445.6 مليون دينار ليصل إلى 4,932.4 مليون دينار (22.2 ٪ من GDP)، وعليه بلغت نسبة صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) 74.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2012.

القطاع الخارجي

انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال عام 2012 بنسبة بلغت 1.5٪ لتبلغ 5,598.7 مليون دينار، في حين ارتفعت المستوردات بنسبة 9.3٪ لتبلغ 14,690.7 مليون دينار، وتبعاً لذلك ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 17.2٪ ليبلغ 9,092.0 مليون دينار، وذلك مقارنة بعام 2011. وتشير البيانات الأولية لعام 2013 إلى ارتفاع مقبوضات بند السفر لشهر كانون الثاني بنسبة 0.5٪ وارتفاع مدفوعاته بنسبة 3.2٪. كما تشير البيانات إلى ارتفاع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 6.1٪ شهر كانون الثاني من عام 2013 مقارنة مع الشهر المقابل من عام 2012. وأظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الثلاثة ارباع الأولى من عام 2012 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 3,366.2 مليون دينار مقارنة مع عجز مقداره 1,320.1 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2011، في حين أظهر الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة صافي تدفق للداخل بلغ 781.2 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2012 مقارنة مع 784.3 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2011. كما أظهر صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية أيلول من عام 2012 صافي التزام نحو الخارج مقداره 18,298.2 مليون دينار مقارنة مع التزام للخارج بلغ 18,392.4 مليون دينار في نهاية حزيران من عام 2012.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصة

- ارتفع رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية خلال شهر كانون الثاني من عام 2013 بمقدار 871.9 مليون دولار عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012 ليبلغ 7,504.5 مليون دولار، وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 4.1 شهراً.
- ارتفعت السيولة المحلية خلال شهر كانون الثاني من عام 2013 بمقدار 33.0 مليون دينار (0.1٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2012 لتبلغ 24,978.1 مليون دينار.
- انخفض رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة خلال شهر كانون الثاني من عام 2013 بمقدار 5.7 مليون دينار عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012 ليبلغ 17,824.1 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة خلال شهر كانون الثاني من عام 2013 بمقدار 209.7 مليون دينار (0.8٪) مقارنة بمستواه في نهاية عام 2012 ليبلغ 25,179.3 مليون دينار.
- ارتفعت أسعار الفائدة على كافة التسهيلات الائتمانية والودائع لدى البنوك المرخصة خلال شهر كانون الثاني من عام 2013، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2012.

ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة خلال شهر كانون الثاني من عام 2013 بمقدار 88.1 نقطة (4.5٪) عن مستواه في نهاية عام 2012 ليبلغ 2,045.7 نقطة، كما ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان خلال شهر كانون الثاني من عام 2013 بحوالي 645.6 مليون دينار (3.4٪) مقارنة بمستواها المسجل في نهاية عام 2012 لتصل إلى 19.8 مليار دينار.

أهم المؤشرات النقدية

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بنهاية العام السابق (٪)

نهاية كانون ثاني			
2013	2012		2012
US$ 7,504.5 13.1٪	US$ 10,202.0 -3.1٪	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *	US$ 6,632.6 -37.0٪
24,978.1 0.1٪	24,289.6 0.7٪	السيولة المحلية	24,945.1 3.4٪
17,824.1 0.0٪	16,021.1 1.1٪	التسهيلات الائتمانية	17,829.8 12.5٪
15,411.0 0.2٪	14,289.8 0.0٪	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	15,375.6 7.6٪
25,179.3 0.8٪	24,619.4 1.0٪	إجمالي ودائع العملاء	24,969.6 2.4٪
17,973.6 1.5٪	19,070.3 -0.3٪	ودائع بالدينار	17,711.0 -7.4٪
7,205.7 -0.7٪	5,549.1 5.5٪	ودائع بالعملات الأجنبية	7,258.6 38.0٪
20,449.9 0.3٪	20,023.7 0.6٪	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	20,387.1 2.4٪
15,243.7 1.1٪	16,372.7 -0.8٪	ودائع بالدينار	15,084.3 -8.6٪
5,206.2 -1.8٪	3,651.0 7.4٪	ودائع بالعملات الأجنبية	5,302.8 56.0٪

* : باستثناء احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيــات الأجنبيــة

ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي خلال شهر كانون الثاني من عام 2013 بمقدار 871.9 مليون دولار (13.1٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2012 لتبلغ 7,504.5 مليون دولار، وهذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 4.1 شهراً.

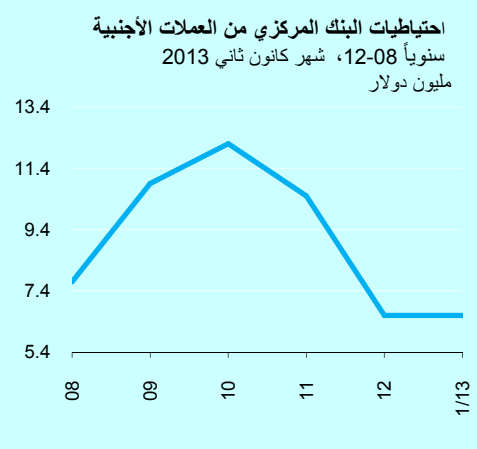

السيولة المحلية (M2)

- ارتفعت السيولة المحلية خلال شهر كانون الثاني من عام 2013 بمقدار 33.0 مليون دينار (0.1٪) عن مستواها في نهاية عام 2012 لتبلغ 24,978.1 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 170.7 مليون دينار (0.7٪) خلال عام 2012.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها خلال شهر كانون الثاني من عام 2013 مع نهاية عام 2012 يلاحظ الآتي:**

  - **مكونــات السيــولــة**

  – ارتفعت الودائع خلال شهر كانون الثاني من عام 2013 بمقدار 54.3 مليون دينار (0.2٪) عن مستواها في نهاية عام 2012 لتصل إلى 21,784.4 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 226.5 مليون دينار (1.1٪) خلال نفس الشهر من عام 2012.

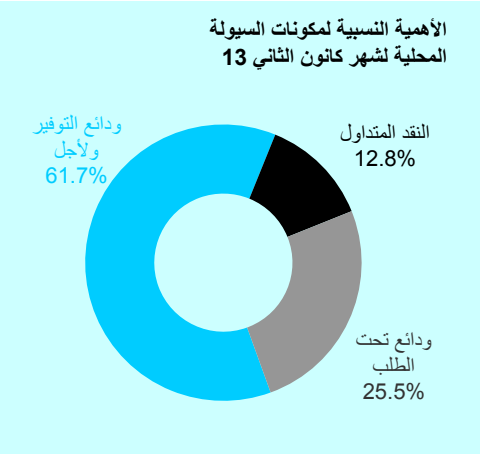

– انخفض النقد المتداول في نهاية كانون الثاني من عام 2013 بمقدار 21.3 مليون دينار (0.7٪) عن مستواه المسجل في نهايـة عام 2012 ليبلغ 3,193.7 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع انخفاض مقداره 55.8 مليون دينار (1.8٪) خلال نفس الشهر من عام 2012.

- **العـوامل المـؤثـرة على السيولـة المحليـة**

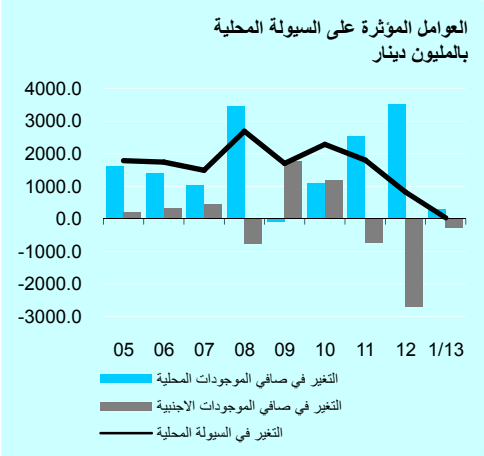

– ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية كانون الثاني من عام 2013 بمقدار 305.2 مليون دينار (1.7٪) عن مستواه في نهاية عام 2012، مقابل ارتفاع قدره 170.0 مليون دينار (1.2٪) خلال نفس الشهر من عام 2012. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع بند صافي الموجودات المحلية لدى البنوك المرخصة بمقدار 301.3 مليون دينار (1.5٪)، وكذلك ارتفاعه لدى البنك المركزي بمقدار 3.9 مليون دينار (0.2٪).

- انخفض بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية كانون الثاني من عام 2013 بمقدار 272.3 مليون دينار (4.1٪) عن مستواه في نهاية عام 2012، مقارنة مع ارتفاع مقداره 0.6 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2012. وقد تأتى ذلك نتيجة انخفاض هذا البند لدى البنوك المرخصة بمقدار 255.8 مليون دينار (48.7٪)، وانخفاضه لدى البنك المركزي بمقدار 16.5 مليون دينار (0.3٪).

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

2012		نهاية كانون ثاني 2012	نهاية كانون ثاني 2013
6,665.5	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**9,370.7**	**6,393.2**
6,139.7	البنك المركزي	9,044.2	6,123.2
525.8	البنوك المرخصة	326.5	270.0
18,279.7	**الموجودات المحلية (صافي)**	**14,918.9**	**18,584.9**
-2,562.7	البنك المركزي، منها:	-5,672.3	-2,558.8
1,567.8	الديون على القطاع العام (صافي)	528.0	1,530.0
-4,150.5	أخرى (صافي*)	-6,219.9	-4,108.8
20,842.4	البنوك المرخصة	20,591.2	21,143.7
8,377.1	الديون على القطاع العام (صافي)	6,856.4	8,487.6
15,953.5	الديون على القطاع الخاص	14,927.9	15,987.0
-3,468.2	أخرى (صافي)	-1,193.1	-3,330.9
24,945.1	**السيولة المحلية (M2)**	**24,289.6**	**24,978.1**
3,215.0	**النقد المتداول**	**2,963.5**	**3,193.7**
21,730.1	**الودائع، منها:**	**21,326.1**	**21,784.4**
5,395.6	بالعملات الأجنبية	3,810.6	5,321.2

* : تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

قام البنك المركزي بتاريخ 2012/12/03 برفع سعر الفائدة على نافذة الإيداع بمقدار 75 نقطة أساس والإبقاء على سعر فائدة الأدوات الأخرى دون تغيير، وعليه أصبحت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية على النحو التالي:

- سعر إعادة الخصم: 5.00٪.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 4.75٪.
- سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 4.00٪.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة
نسبة مئوية

2012		كانون ثاني 2012	كانون ثاني 2013
5.00	إعادة الخصم	4.50	5.00
4.75	اتفاقيات إعادة الشراء	4.25	4.75
4.00	نافذة الإيداع	2.25	4.00

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- بلغ سعر الفائدة المرجح على آخر إصدار من شهادات الإيداع بتاريخ شهر تشرين أول 2008 بنسبة 5.64٪ لأجل ثلاثة أشهر و 5.94٪ لأجل ستة أشهر.
- بلغ سعر فائدة عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر 4.25٪.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

أسعار الفائدة على الودائع:

- الودائع لأجل: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر كانون ثاني 2013 بمقدار 44 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012 ليبلغ 4.63٪.

- ودائع التوفير: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر كانون ثاني 2013 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012 ليبلغ 0.77٪.

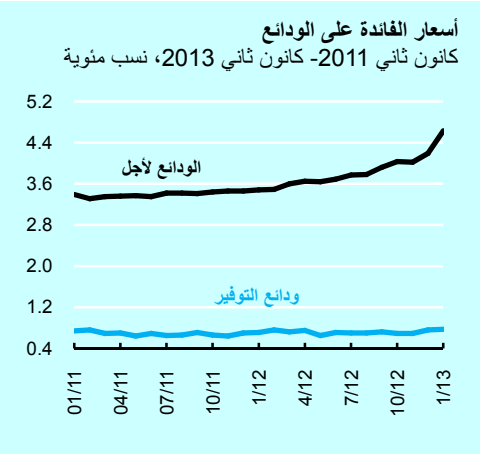

- ودائع تحت الطلب: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر كانون ثاني 2013 بمقدار 7 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012 ليبلغ 0.49٪.

◆ **أسعار الفائدة على التسهيلات:**

- الجاري مدين: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر كانون ثاني 2013 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012 ليبلغ 9.30٪.

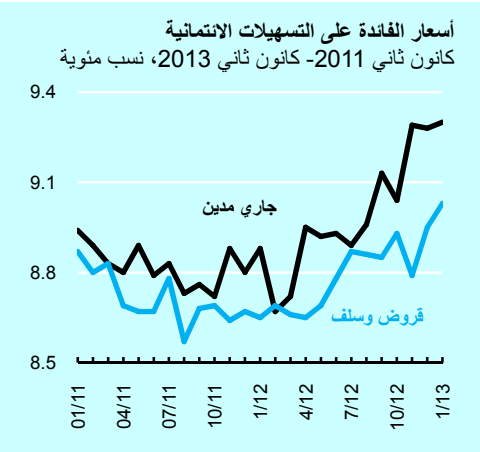

- الكمبيالات والاسناد المخصومة: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصومة في نهاية شهر كانون ثاني 2013 بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012 ليبلغ 9.63٪.
- القروض والسلف: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر كانون ثاني 2013 بمقدار 8 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012 ليبلغ 9.03٪.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر كانون ثاني 2013 ما نسبته 8.78٪ مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقداره 10 نقاط أساس عن مستواه في نهاية عام 2012.
- ونتيجة لهذه التطورات، انخفض هامش سعر الفائدة مقاساً بالفرق ما بين أسعار الفائدة على "القروض والسلف" والودائع لأجل بمقدار 36 نقطة أساس مقارنة مع نهاية عام 2012 ليبلغ مستواه 440 نقطة أساس في نهاية كانون ثاني 2013.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (٪)

2012		كانون ثاني 2012	كانون ثاني 2013	التغير/ نقطة أساس
	الـودائـع			
0.42	تحت الطلب	0.45	0.49	7
0.76	توفير	0.71	0.77	1
4.19	لأجل	3.48	4.63	44
	التسهيلات الائتمانية			
9.59	كمبيالات واسناد مخصومة	9.21	9.63	4
8.95	قروض وسلف	8.65	9.03	8
9.28	جاري مدين	8.88	9.30	2
8.68	الإقراض لأفضل العملاء	8.22	8.78	10

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة

- بلغ الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة في نهاية كانون الثاني من عام 2013 ما مقداره 17,824.1 مليون دينار، بانخفاض مقداره 5.7 مليون دينار عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 169.9 مليون دينار (1.1٪) خلال نفس الشهر من عام 2012.

- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي خلال شهر كانون الثاني من عام 2013، يلاحظ بأن الانخفاض في التسهيلات الائتمانية قد تركز، بشكل رئيس، في التسهيلات الممنوحة لقطاع الصناعة بمقدار 136.4 مليون دينار (5.1٪)، وكذلك التسهيلات المصنفة تحت بند "أخرى"، والتي تمثل غالبيتها تسهيلات ممنوحة للأفراد، بمقدار 70.7 مليون دينار (1.8٪)، ولقطاع الخدمات المالية بمقدار 15.2 مليون دينار (3.1٪)، بينما ارتفعت التسهيلات الممنوحة لقطاع الخدمات والمرافق العامة بمقدار 163.8 مليون دينار (8.1٪)، ولقطاع التجارة العامة بمقدار 21.1 مليون دينار (0.6٪)، وذلك مقارنة بمستوياتها المسجلة في نهاية عام 2012.

- أما على صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة، فقد تركز الانخفاض في التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 35.6 مليون دينار (4.2٪) وللحكومة المركزية بمقدار 4.6 مليون دينار (0.4٪)، والمؤسسات العامة بمقدار 3.4 مليون دينار (1.0٪). بينما ارتفعت التسهيلات المقدمة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بحوالي 35.5 مليون دينار (0.2٪) والمؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 2.4 مليون دينار (26.7٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2012.

الودائـع لـدى البنـوك المرخصــة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية كانون الثاني من عام 2013 ما مقداره 25,179.3 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 209.7 مليون دينار (0.8٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 241.5 مليون دينار (1.0٪) خلال نفس الشهر من عام 2012.

- وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع في نهاية كانون الثاني من عام 2013 نتيجة لارتفاع كل من ودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 131.9 مليون دينار (5.1٪)،

والمؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 18.1 مليون دينار (6.6٪) وودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 62.9 مليون دينار (0.3٪)، وانخفاض ودائع القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) بمقدار 3.2 مليون دينار (0.2٪)، وذلك عن مستوياتها السائدة في نهاية عام 2012.

- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية كانون الثاني من عام 2013، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 262.6 مليون دينار (1.5٪)، وانخفاض الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 52.9 مليون دينار (0.7٪)، وذلك عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2012.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تحسناً في أدائها خلال شهر كانون الثاني من عام 2013 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2012. وفيما يلي إيجاز لأبرز ملامح هذا الأداء:

- **حجـم التـداول:**

ارتفع حجم التداول خلال شهر كانون ثاني 2013 بمقدار 7.0 مليون دينار (3.5٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012 ليصل إلى 204.6 مليون دينار، مقابل انخفاض قدره 23.6 مليون دينار (13.0٪) خلال نفس الشهر من العام الســابق.

- **عـــدد الأسهـــم:**

ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال شهر كانون ثاني من عام 2013 بواقع 8.9 مليون سهم (4.3٪) عن مستواه في نهاية عام 2012 ليصل إلى 214.9 مليون سهم، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 7.4 مليون سهم (3.8٪) خلال نفس الشهر من العام السابق.

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2013 ارتفاعاً قدره 88.1 نقطة (4.5٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012 ليصل إلى 2,045.7 نقطة، بالمقارنة مع انخفاض بلغ 48.5 نقطة (2.4٪) خلال الشهر المماثل من عام 2012. وقد جاء هذا نتيجة ارتفاع الرقم القياسي لكل من القطاع المالي بمقدار 118.2 نقطة (5.0٪)، وقطاع الصناعة بمقدار 99.0 نقطة (4.5٪)، وقطاع الخدمات بمقدار 22.8 نقطة (1.4٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2012.

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة وفقاً للقطاع

2012		كانون ثاني 2012	كانون ثاني 2013
1,957.6	الرقم القياسي العام	**1,946.6**	**2,045.7**
2,363.6	القطاع المالي	2,384.1	2,481.8
2,176.6	قطاع الصناعة	2,087.8	2,275.6
1,651.1	قطاع الخدمات	1,660.8	1,673.9

المصدر: بورصة عمان.

القيمة السوقية للأسهم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2013 ما مقداره 19.8 مليار دينار، مرتفعة بما يقارب 0.7 مليار دينار (3.4٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2012، مقابل انخفاض بلغ 0.8 مليار دينار (4.4٪) خلال نفس الشهر من عام 2012.

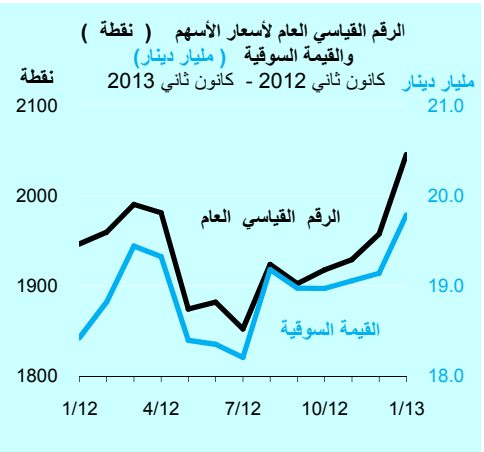

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان خلال شهر كانون ثاني من عام 2013 تدفقاً موجباً بلغ 7.0 مليون دينار، مقارنة بتدفق موجب قدره 4.7 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2012، حيث بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر كانون ثاني من عام 2013 ما قيمته 34.3 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 27.2 مليون دينار.

مؤشرات التداول في بورصة عمان
مليون دينار

2012		كانون ثاني 2012	كانون ثاني 2013
197.6	حجم التداول	157.6	204.6
9.9	معدل التداول اليومي	7.2	10.8
19,141.5	القيمة السوقية	18,426.2	19,787.1
206.0	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	204.7	214.9
4.4	صافي استثمار غير الأردنيين	4.7	7.0
32.9	شراء	30.2	34.3
28.4	بيع	25.5	27.2

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً : الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- نما GDP خلال الربع الثالث من عام 2012 بنسبة 2.6٪ بأسعار السوق الثابتة، محافظاً بذلك على نفس المعدل المتحقق خلال نفس الربع من عام 2011. أما بأسعار السوق الجارية، فقد نما GDP بنسبة 6.9٪ مقابل نمو نسبته 9.1٪ خلال الربع الثالث من عام 2011.
- وعليه، سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2012 نمواً حقيقياً نسبته 2.8٪ مقابل نمو نسبته 2.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2011. أما بأسعار السوق الجارية، فقد نما GDP بنسبة 7.6٪ مقابل نمو نسبته 9.0٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2011.
- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، خلال شهر كانون ثاني من عام 2013 بنسبة 6.7٪ مقابل ارتفاع نسبته 3.4٪ خلال نفس الشهر من عام 2012.
- انخفض معدل البطالة خلال عام 2012 إلى 12.2٪ (10.4٪ للذكور و 19.9٪ للإناث) وذلك مقابل 12.9٪ (11.0٪ للذكور و 21.2٪ للإناث) خلال عام 2011، بينما بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 15.9٪.

تطورات GDP خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2012

على الرغم من استمرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية غير المواتية إقليمياً وعالمياً، تمكن الاقتصاد الوطني خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2012 من تسجيل نمواً حقيقياً نسبته 2.8٪ مقابل نمو نسبته 2.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2011. وباستبعاد صافي الضرائب على المنتجات، والذي شهد نمواً نسبته 3.3٪ مقابل تراجع نسبته 1.6٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2011، فإن معدل نمو GDP بأسعار الأساس الثابتة يصل إلى 2.7٪ مقابل نمو نسبته 3.2٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2011، الأمر الذي يشير إلى تباطؤ نمو القطاعات الإنتاجية. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد سجل نمواً نسبته 7.6٪ بالمقارنة مع نمو نسبته

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي 2010 -2012
نسب مئوية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملا
2010					
GDP بالأسعار الثابتة	2.4	1.4	2.2	3.2	**2.3**
GDP بالأسعار الجارية	13.0	9.3	7.0	15.1	**10.9**
2011					
GDP بالأسعار الثابتة	2.3	2.4	2.6	3.1	**2.6**
GDP بالأسعار الجارية	10.3	7.6	9.1	9.6	**9.1**
2012					
GDP بالأسعار الثابتة	3.0	2.9	2.6		
GDP بالأسعار الجارية	8.0	8.0	6.9		

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق
2012-2010

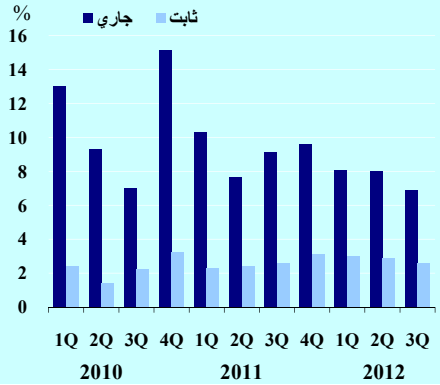

9.0٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2011. وقد جاء النمو المسجل في GDP بأسعار السوق الجارية نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار مُقاساً بمخفض GDP بنسبة 4.7٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2012 مقابل ارتفاع أكبر نسبته 6.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2011.

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام الحالي "خدمات المال والتأمين والعقارات" (1.0 نقطة مئوية)، و"التجارة والمطاعم والفنادق" (0.7 نقطة مئوية)، و"النقل والتخزين والاتصالات" (0.7 نقطة مئوية). وقد شكلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 85.7٪ من النمو الحقيقي المتحقق خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2012.

وقد شهدت معظم القطاعات الاقتصادية خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2012 نمواً حقيقياً بمعدلات مختلفة؛ حيث سجلت بعض القطاعات نمواً بوتيرة متسارعة، أبرزها قطاع "الكهرباء والمياه" الذي نما بنسبة 7.2٪، و"التجارة والمطاعم والفنادق" (7.1٪)، و"خدمات المال والتأمين والعقارات" (5.0٪)، "والنقل والتخزين والاتصالات" (4.9٪) وذلك مقابل نمو نسبته 1.4٪ و 3.9٪ و 3.7٪ و 3.1٪ على الترتيب.

أما قطاعا "الصناعات التحويلية" و"منتجو الخدمات الحكومية" فقد شهدا تباطؤاً خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2012، إذ سجلا نمواً نسبته 2.4٪ و 2.0٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 4.1٪ و 3.2٪ خلال نفس الفترة من عام 2011 على الترتيب. وفي المقابل، سجل قطاعا "الصناعات الاستخراجية" و"الزراعة" تراجعاً بنسبة 14.1٪ و 9.6٪، مقابل نمو نسبته 21.5٪ و 4.7٪ لكل منهما على الترتيب.

المؤشرات القطاعية الجزئية

- سجل الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي تحسناً طفيفاً نسبته 0.2٪ خلال عام 2012 بالمقارنة مع تراجع نسبته 0.2٪ خلال عام 2011. وقد جاء هذا التحسن محصلة لما يلي:
  - نمو الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية بنسبة 1.4٪ (بالمقارنة مع تراجع نسبته 2.1٪ خلال عام 2011)، وذلك بفضل تحسن أداء عدد من البنود المشكلة لهذا الرقم، أبرزها بند المنتجات النفطية المكررة (9.8٪) وبند المنتجات الغذائية (3.3٪) من جهة، وتراجع الأداء لعدد من البنود أبرزها بند الإسمنت (22.6٪) والمنتجات الكيمائية (3.7٪) من جهة أخرى.
  - نمو الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء بنسبة 6.5٪ (بالمقارنة مع نمو نسبته 4.5٪ خلال عام 2011)، وذلك بسبب تزايد الطلب الاستهلاكي والصناعي.
  - تراجع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية بنسبة 16.9٪ (بالمقارنة مع نمو نسبته 16.5٪ خلال عام 2011)، ويعزى ذلك إلى تراجع الرقم القياسي لإنتاج كلاً من البوتاس بنسبة 19.0٪، والفوسفات بنسبة 15.3٪ نتيجة الإضرابات العمالية وانخفاض الطلب العالمي.
- ارتفع عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية بنسبة 10.7٪ خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2012 بالمقارنة مع نمو نسبته 6.0٪ خلال نفس الفترة من عام 2011.
- تراجعت الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية بنسبة 1.8٪ خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2012 بالمقارنة مع نمو طفيف نسبته 0.1٪ خلال نفس الفترة من عام 2011.
- تراجع عدد المغادرين بنسبة 7.7٪ خلال عام 2012 بالمقارنة مع تراجع اكبر نسبته 21.5٪ خلال عام 2011. كما تراجع هذا المؤشر خلال شهر كانون ثاني من العام الحالي بنسبة 10.2٪.
- نمت كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة بنسبة 0.9٪ خلال عام 2012 بالمقارنة مع نمو نسبته 13.8٪ خلال نفس الفترة من عام 2011. فيما شهد هذا المؤشر تراجعاً ملحوظاً خلال شهر كانون ثاني من العام الحالي وبنسبة 24.5٪.
- شهد مؤشر المساحات المرخصة للبناء تباطؤاً في أدائه، إذ نما بنسبة 8.5٪ خلال عام 2012 بالمقارنة مع نمو نسبته 25.7٪ خلال عام 2011.

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية

نسب مئوية *

المؤشـــر	الفترة المتاحة		
	2011		2012
الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي	**-0.2**	العام كاملاً	**0.2**
الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية	**-2.1**		**1.4**
المنتجات الغذائية والمشروبات	-4.2		3.3
المنتجات النفطية المكررة	-5.0		9.8
الحديد والصلب	9.9		-2.5
الإسمنت والجير والجبص	-26.5		-22.6
المنتجات الكيميائية	-1.3		-3.7
الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية	**16.5**		**-16.9**
الفوسفات	16.8		-15.3
البوتاس	17.2		-19.0
الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء	**4.5**		**6.5**
المساحات المرخصة للبناء	**25.7**		**8.5**
كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة	**13.8**		**0.9**
أعداد المغادرين	**-21.5**		**-7.7**
عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية	**6.0**	كانون ثاني– آب	**10.7**
الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية	**0.1**		**-1.8**

* : احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من المصادر التالية:

- البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.
- الملكية الأردنية.

الأسعـــار

ارتفع معدل التضخم، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لاسعار المستهلك (CPI)، خلال شهر كانون ثاني من عام 2013 بنسبة 6.7٪ بالمقارنة مع 3.4٪ خلال نفس الشهر من العام الماضي. وقد تأثر المستوى العام للاسعار خلال شهر كانون ثاني من العام الحالي بالارتفاع الحاد في اسعار بندي "الوقود والانارة" و"النقل" واللذين تأثرا بشكل مباشر بقرار الحكومة القاضي بتحرير اسعار المشتقات النفطية (والذي بدأ تطبيقه خلال شهر تشرين ثاني من عام 2012)، اذ ساهما برفع معدل التضخم بمقدار 3.7 نقطة مئوية مقابل مساهمة ضئيلة لا تتجاوز 0.04 نقطة مئوية خلال نفس الشهر من العام الماضي. كما تأثر المستوى العام للاسعار بأرتفاع أسعار المواد الغذائية محلياً متأثرة بعوامل الطلب والعرض في السوق.

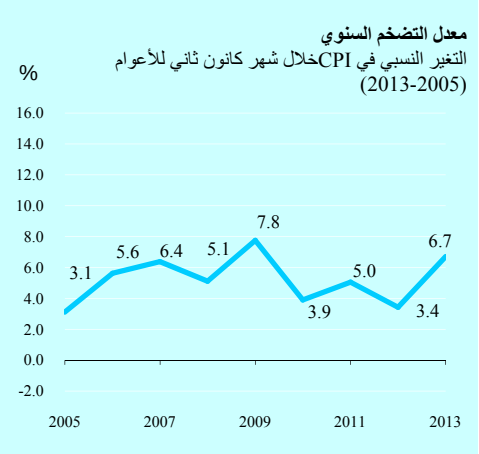

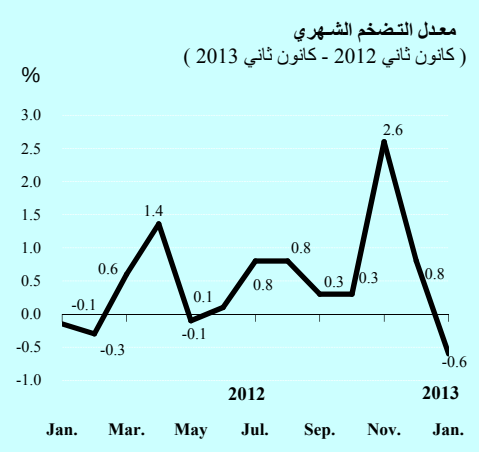

أما خلال شهر كانون الثاني بالمقارنة مع الشهر السابق (كانون أول 2012) فقد تراجع المستوى العام للاسعار بنسبة 0.6٪، وذلك محصلة لإنخفاض اسعار عدد من البنود المكونة لسلة CPI، ابرزها "الفواكة" و "النقل" و "العناية الطبية".

وفيما يلي عرضاً موجزاً لأبرز تطورات أسعار المجموعات المكونة لسلة CPI خلال شهر كانون ثاني من عام 2013 بالمقارنة مع نفس الشهر من عام 2012:

- مجموعة المواد الغذائية، تشكل هذه المجموعة الوزن الأكبر في سلة CPI (36.7٪). وقد شهدت أسعار هذه المجموعة ارتفاعاً بنسبة 4.0٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.9٪ خلال نفس الشهر من عام 2012. وبذلك، أسهمت هذه المجموعة بمقدار 1.5 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال شهر كانون ثاني من عام 2013. ويعزى ارتفاع أسعار هذه المجموعة إلى زيادة أسعار معظم البنود المكونة لها وخصوصاً بند "الفواكه" (15.8٪)، و"الخضروات" (13.5٪)، و"اللحوم والدواجن" (6.9٪) من جهة، وتراجع أسعار"التبغ والسجائر" (8.3٪)، و"الحبوب ومنتجاتها" (1.3٪) و"الزيوت والدهون" (1.0٪) من جهة أخرى.
- مجموعة الملابس والأحذية (5.0٪ من سلة CPI). ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 3.6٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 6.6٪ خلال شهر كانون ثاني من عام 2012، مساهمة بذلك بنحو 0.2 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال شهر كانون ثاني من عام 2013. وتعزى الزيادة في أسعار هذه المجموعة إلى ارتفاع أسعار كلٍ من "الأحذية" و"الملابس" بنسبة 7.7٪ و 2.4٪ على التوالي خلال شهر كانون ثاني من عام 2013.
- مجموعة المساكن (26.8٪ من سلة CPI). ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 8.6٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2.7٪ خلال شهر كانون ثاني من عام 2012، لتسهم بذلك بمقدار 2.3 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال شهر كانون ثاني من عام 2013. وقد تأثرت أسعار هذه المجموعة بالارتفاع الحاد في أسعار بند "الوقود والإنارة" بنسبة 24.3٪، مقابل ارتفاع طفيف نسبته 0.1٪ خلال نفس الشهر من عام 2012، متأثراً بقرار تحرير أسعار المشتقات النفطية. كما شهدت البنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها وبنسب متفاوتة تراوحت بين 2.6٪ لبند "الأثاث والسجاد والمفارش" و 5.4٪ لبند "الأواني والأدوات المنزلية".

- مجموعة "السلع والخدمات الأخرى" (31.6٪ من سلة CPI). ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 9.5٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2.8٪ خلال شهر كانون ثاني من عام 2012، لتساهم بذلك بمقدار 3.0 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال شهر كانون ثاني من عام 2013. وقد تأثرت الزيادة في أسعار هذه المجموعة بالارتفاع المسجل في أسعار بند "النقل" وبنسبة (19.3٪) مقابل ارتفاع نسبته 0.3٪ خلال نفس الشهر من العام الماضي متأثراً بقرار رفع أجور النقل العام والناجم عن تحرير أسعار المشتقات النفطية. كما شهدت معظم البنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها، أبرزها بند "العناية الشخصية" (7.6٪)، و"الثقافة والترفيه" (5.7٪)، و"التعليم" (4.1٪).

التشغيل

- انخفض معدل البطالة (نسبة المتعطلون إلى قوة العمل) خلال عام 2012 إلى نحو 12.2٪ (10.4٪ للذكور و 19.9٪ للإناث) وذلك مقابل 12.9٪ (11.0٪ للذكور و 21.2٪ للإناث) خلال عام 2011، بينما بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 15.9٪.
- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 38.0٪ (61.3٪ للذكور و 14.2٪ للإناث) خلال عام 2012، بالمقارنة مع 39.0٪ (62.8٪ للذكور و 14.7٪ للإناث) خلال عام 2011 .
- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 33.4٪ خلال عام 2012. وقد شكّل المشتغلون في قطاع "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي" ما نسبته 25.5٪ من مجموع المشتغلين، تلاه قطاع "تجارة الجملة والتجزئة" (15.5٪)، و"التعليم" (12.6٪) و"الصناعات التحويلية" (9.7٪)، وتوزعت النسبة المتبقية على قطاعات "النقل والتخزين" و"التشييد" والقطاعات الأخرى.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً، بعد المساعدات الخارجية، مقداره 1,427.2 مليون دينار خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2012 مقارنة بعجز مالي بلغ 745.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2011. وفي حال استثناء المساعدات الخارجية (96.6 مليون دينار)، يصل عجز الموازنة العامة إلى 1,523.8 مليون دينار مقارنة بعجز مقداره 1,847.2 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2011.
- ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي في نهاية عام 2012 عن مستواه في نهاية عام 2011 بمقدار 2,682.0 مليون دينار ليبلغ 12,678.0 مليون دينار (57.0٪ من GDP).
- ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية عام 2012 عن مستواه في نهاية عام 2011 بمقدار 2,733.5 مليون دينار ليبلغ 11,648.5 مليون دينار (52.4٪ من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية عام 2012 عن مستواه في نهاية عام 2011 بمقدار 445.6 مليون دينار ليبلغ 4,932.4 مليون دينار (22.2٪ من GDP).
- وعليه، بلغ صافي رصيد الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي ما مقداره 16,580.9 مليون دينار (74.6٪ من GDP) في نهاية عام 2012 مقابل 13,401.8 مليون دينار (65.4٪ من GDP) في نهاية عام 2011.

أداء الموازنة العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2012 بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق:-

- **الإيرادات العامة**

ارتفعت الإيرادات العامة خلال تشرين ثاني من عام 2012 مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي بمقدار 350.3 مليون دينار أو ما نسبته 116.5٪ لتصل إلى 650.9 مليون دينار. في المقابل، انخفضت الإيرادات العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2012 مقارنة مع نفس الفترة من العام 2011 بمقدار 473.7 مليون دينار أو ما نسبته 9.5٪ لتصل إلى 4,515.7 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض المساعدات الخارجية بمقدار 1,004.7 مليون دينار وارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 531.0 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2012:

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	تشرين ثاني		معدل النمو (٪)	كانون ثاني – تشرين ثاني		معدل النمو (٪)
	2011	2012		2011	2012	
إجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية	**300.6**	**650.9**	**116.5**	**4,989.4**	**4,515.7**	**-9.5**
الإيرادات المحلية، منها:	253.1	650.9	157.2	3,888.1	4,419.1	13.7
الإيرادات الضريبية، منها:	190.9	499.9	161.9	2,831.0	3,136.4	10.8
ضريبة المبيعات	142.1	436.2	207.0	1,873.6	2,115.3	12.9
الإيرادات الأخرى، منها:	60.6	149.3	146.4	1,038.2	1,261.2	21.5
رسوم تسجيل الأراضي	10.3	21.2	105.8	133.0	190.2	43.0
المساعدات الخارجية	47.5	0.0	-100.0	1,101.3	96.6	-91.2
إجمالي الإنفاق	**589.0**	**917.0**	**55.7**	**5,735.3**	**5,942.9**	**3.6**
العجز/ الوفر المالي بعد المساعدات	**-288.4**	**-266.1**		**-745.9**	**-1,427.2**	

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

♦ الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2012 بمقدار 530.9 مليون دينار أو ما نسبته 13.7٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2011 لـتصل إلى 4,419.0 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كلاً من الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 305.3 مليون دينار و223.0 مليون دينار و2.6 مليون دينار، على التوالي.

- **الإيرادات الضريبية**

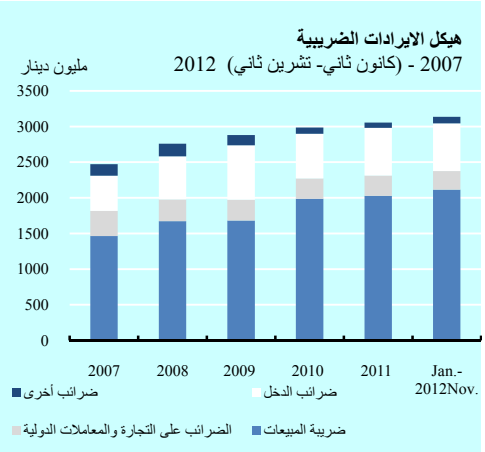

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2012 بمقدار 305.3 مليون دينار أو ما نسبته 10.8٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2011 لتصل إلى 3,136.3 مليون دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 71.0٪ من إجمالي الإيرادات المحلية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، محصلة للتطورات التالية:

- ارتفعت حصيلة الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات بمقدار 241.7 مليون دينار لتبلغ 2,115.3 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع معظم بنودها، حيث ارتفعت ضريبة المبيعات على السلع المحلية، وضريبة المبيعات على السلع المستوردة، وضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 217.9 مليون دينار 35.0 مليون دينار و 9.5 مليون دينار، على التوالي، في حين انخفضت ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 20.7 مليون دينار.
- ارتفاع حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 40.9 مليون دينار أو ما نسبته 6.5٪ لتصل إلى 667.9 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 50.8 مليون دينار، وانخفاض ضرائب

الدخل من الأفراد بمقدار 9.9 مليون دينار. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ما نسبته 81.7٪ من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 545.4 مليون دينار (منها 220.5 مليون دينار من دخل البنوك والشركات المالية).

- انخفضت حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية بمقدار 2.6 مليون دينار أو ما نسبته 1.0٪ لتبلغ 260.9 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لانخفاض حصيلة الرسوم والغرامات الجمركية بمقدار 2.6 مليون دينار. علماً بأن ضريبة المغادرين (والتي كانت ضمن الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية) قد ألغيت في ضوء أحكام القانون المؤقت للقانون المعدل لضريبة المبيعات رقم (29) لسنة 2009.

- **الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبية)**

ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2012 بمقدار 223.0 مليون دينار أو ما نسبته 21.5٪ لتصل إلى 1,261.2 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، نتيجة لارتفاع حصيلة إيرادات دخل الملكية بمقدار 85.9 مليون دينار لتبلغ 315.6 مليون دينار (منها 289.0 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة). وكذلك ارتفعت حصيلة ايرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 70.3 مليون دينار لتبلغ 620.8 مليون دينار، كما ارتفعت حصيلة الإيرادات المختلفة بمقدار 66.8 مليون دينار لتبلغ 324.8 مليون دينار.

- **الاقتطاعات التقاعدية**

ارتفعت الاقتطاعات التقاعدية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2012 بمقدار 2.6 مليون دينار لتبلغ 21.5 مليون دينار.

♦ المساعدات الخارجية

انخفضت المساعدات الخارجية بشكل ملحوظ خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2012 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2011 وبمقدار 1,004.7 مليون دينار، لتبلغ 96.6 مليون دينار.

■ إجمالي الإنفاق

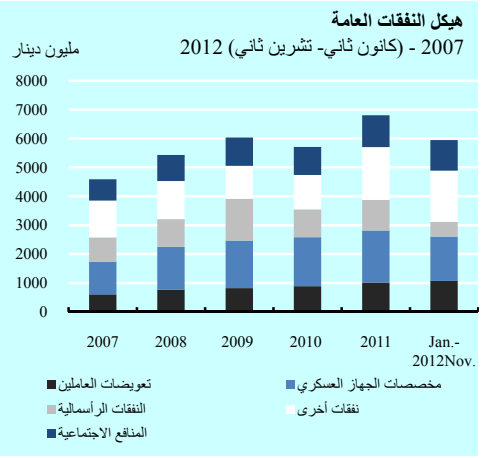

شهدت النفقات العامة خلال تشرين ثاني من عام 2012 ارتفاعاً مقداره 328.0 مليون دينار أو ما نسبته 55.7٪ مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي لتبلغ 917.0 مليون دينار. كما شهدت النفقات العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2012 ارتفاعاً مقداره 207.6 مليون دينار أو ما نسبته 3.6٪ لتبلغ 5,942.9 مليون دينار. وقد جاء هذا الإرتفاع محصلة لارتفاع النفقات الجارية بنسبة 8.2٪ وانخفاض النفقات الرأسمالية بنسبة 28.4٪.

♦ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2012 بمقدار 410.6 مليون دينار أو ما نسبته 8.2٪ لتصل إلى 5,430.4 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع أبرز بنودها، حيث ارتفعت تعويضات العاملين في الجهاز المدني

(الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 144.1 مليون دينار لتبلغ 1,072.0 مليون دينار، وكذلك ارتفع بند فوائد الدّين بشقيه الداخلي والخارجي بمقدار 131.0 مليون دينار ليصل إلى 505.7 مليون دينار، كما ارتفعت بند دعم السلع بمقدار 130.3 مليون دينار ليبلغ 772.0 مليون دينار، وارتفع بند المنافع الاجتماعية بمقدار 85.5 مليون دينار ليصل إلى 1,056.4 مليون دينار. وفي المقابل انخفضت مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 63.9 مليون دينار لتبلغ 1,530.8 مليون دينار، وكذلك شهد بند استخدام السلع والخدمات انخفاضاً بمقدار 36.7 مليون دينار ليبلغ 193.9 مليون دينار.

- **النفقات الرأسمالية**

شهدت النفقات الرأسمالية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2012 انخفاضاً بمقدار 203.0 مليون دينار، أو ما نسبته 28.4٪، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2011 لتصل إلى 512.5 مليون دينار.

الوفر/ العجز المالي

- سجّلت الموازنة العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2012 عجزاً مالياً، بعد المساعدات، بلغ 1,427.2 مليون دينار مقارنة بعجز مالي مقداره 745.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2011.
- سجّلت الموازنة العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2012 عجزاً أولياً، وذلك بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام من إجمالي النفقات العامة، بلغ 921.5 مليون دينار مقابل عجز أولي بلغ مقداره 371.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2011.

الدين العام

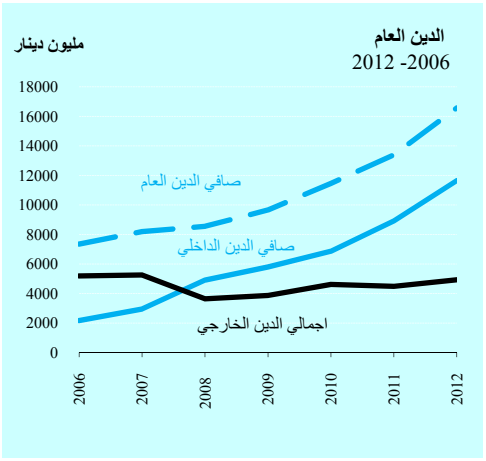

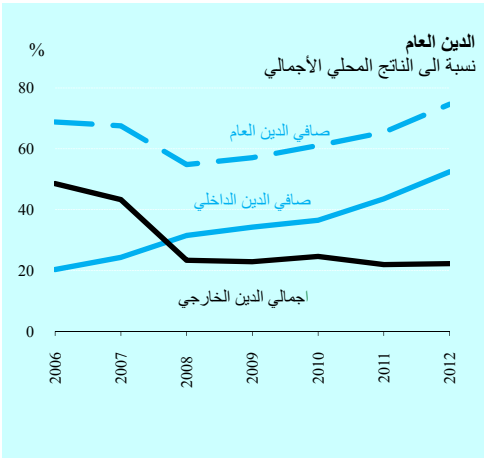

ارتفع رصيد إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية عام 2012 عن مستواه في نهاية عام 2011 بمقدار 2,682.0 مليون دينار ليبلغ 12,678.0 مليون دينار (57.0٪ من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة رصيد الدين العام الداخلي ضمن الموازنة بمقدار 1,728.0 مليون دينار وارتفاع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة بمقدار 954.0 مليون دينار. وقد جاء ارتفاع رصيد الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة، بشكل أساس، محصلة للارتفاع الكبير في رصيد التسهيلات المباشرة بمقدار 899.0 مليون دينار لتصل إلى 1,079.0 مليون دينار في نهاية عام 2012 مقابل 180.0 مليون دينار في نهاية عام 2011 وذلك لتغطية مديونية شركة الكهرباء الوطنية، بشكل أساس، نتيجة تقطع وانخفاض إمدادات الغاز الطبيعي من مصر.

- سجّل صافي الدين العام الداخلي للحكومة (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية عام 2012 ارتفاعاً مقداره 2,733.5 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2011 ليبلغ 11,648.5 مليون دينار (52.4٪ من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي بمقدار 2,682.0 مليون دينار، وانخفاض قيمة ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة لدى الجهاز المصرفي عن رصيدها في نهاية عام 2011 بمقدار 52.0 مليون دينار.
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية عام 2012 عن مستواه في نهاية عام 2011 بمقدار 445.6 مليون دينار ليبلغ 4,932.4 مليون دينار (22.2٪ من GDP). ويذكر بأن رصيد الدين العام الخارجي بالدولار الأمريكي قد شكّل ما نسبته 40.3٪ من إجمالي الدين الخارجي، في حين وصلت نسبة الدين باليورو 9.3٪، أما نسبة الدين بعملة الين الياباني فبلغت 18.1٪، في حين شكّل الدين المقيّم بالدينار الكويتي 16.8٪.
- ارتفع صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية عام 2012 بمقدار 3,179.2 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2011 ليصل إلى 16,580.9 مليون دينار (74.6٪ من GDP) مقابل 13,401.7 مليون دينار (65.4٪ من GDP) في نهاية عام 2011. وترتيباً على ذلك، أظهرت نسبة صافي الدين العام إلى الناتج ارتفاعاً بلغ مقداره 9.2 نقطة مئوية بالمقارنة مع مستواها في نهاية عام 2011.
- بلغت خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) خلال عام 2012 ما مقداره 558.1 مليون دينار (منها 120.6 مليون دينار فوائد) مقابل 518.8 مليون دينار (منها 120.8 مليون دينار فوائد) خلال عام 2011.

الإجراءات الماليــة والسعرية

- تعديل أسعار جميع المشتقات النفطية باستثناء اسطوانة الغاز المنزلي وفقاً للجدول التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2013		التغير ٪
		شباط	آذار	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/لتر	800.0	835.0	4.4
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/لتر	990.0	1030.0	4.0
السولار	فلس/لتر	685.0	710.0	3.6
السولار/ للكهرباء	فلس/لتر	680.0	700.0	2.9
الكاز	فلس/لتر	685.0	710.0	3.6
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/اسطوانة	10.0	10.0	0.0
زيت الوقود للصناعة	دينار/طن	492.3	506.8	2.9
زيت الوقود/ للكهرباء	دينار/طن	492.3	506.8	2.9
زيت الوقود للبواخر	دينار/طن	494.9	506.8	2.4
زيت وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/لتر	634.0	660.0	4.1
زيت وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/لتر	639.0	665.0	4.1
زيت وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/لتر	654.0	680.0	4.0
الإسفلت	دينار/طن	527.0	542.5	2.9

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2013/3/6

- قرر مجلس الوزراء استمرار العمل بإعفاء تجار التجزئة الذين تزيد مبيعاتهم على 50 ألف دينار وتقل عن 75 ألف دينار من التسجيل في شبكة مكلفي الضريبة العامة على المبيعات لغاية 2013/12/31 (كانون ثاني 2013).

المنح والقروض والاتفاقيات الأخرى

- التوقيع على مذكرة تفاهم تمثل الاطار العام الذي يحكم تنفيذ مساهمة دولة الإمارات العربية المتحدة في المنحة التي أقرها مجلس التعاون الخليجي للاردن بقيمة 1.25 مليار دولار، وذلك لتمويل مشاريع تنموية ذات أولوية تحددها الحكومة الأردنية (كانون ثاني 2013).

رابعا: القطـــاع الخـارجـــي

الخلاصة

- ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر كانون الأول من عام 2012 بنسبة 0.6٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2011 لتبلغ 512.9 مليون دينار. أما خلال عام 2012، فقد انخفضت الصادرات الكلية بنسبة بلغت 1.5٪ مقارنة مع عام 2011 لتبلغ 5,598.7 مليون دينار.
- انخفضت المستوردات خلال شهر كانون الأول من عام 2012 بنسبة 7.2٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2011 لتبلغ 1,173.3 مليون دينار. أما خلال عام 2012، فقد ارتفعت المستوردات بنسبة 9.3٪ مقارنة مع ذات الفترة من عام 2011 لتبلغ 14,690.7 مليون دينار.
- وتبعا لما تقدم، شهد العجز في الميزان التجاري (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر كانون الأول من عام 2012 انخفاضاً نسبته 12.5٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2011 ليبلغ 660.4 مليون دينار. أما خلال عام 2012، فقد ارتفع العجز المسجل في الميزان التجاري بنسبة 17.2٪ ليصل إلى 9,092.0 مليون دينار.
- ارتفعت مقبوضات ومدفوعات بند السفر خلال شهر كانون ثاني من عام 2013 بنسبة 0.5٪ و 3.2٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2012 لتبلغ 177.8 مليون دينار و 56.6 مليون دينار، على التوالي.
- ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر كانون الثاني من عام 2013 بنسبة 6.1٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2012 ليبلغ 197.7 مليون دينار.
- سجّل الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزاً مقداره 3,366.2 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2012 مقارنة مع عجز مقداره 1,320.1 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2011.

- سجّل الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة صافي تدفق للداخل مقداره 781.2 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2012 مقارنة بحوالي 784.3 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2011.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية شهر أيلول من عام 2012 انخفاضاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج بمقدار 94.2 مليون دينار ليصل إلى 18,298.2 مليون دينار مقارنة مع نهاية شهر حزيران من عام 2012.

التجارة الخارجية

- في ضوء انخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 55.4 مليون دينار وارتفاع المستوردات بمقدار 1,250.5 مليون دينار خلال عام 2012، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعاً مقداره 1,195.1 مليون دينار ليبلغ 19,441.2 مليون دينار مقارنة بعام 2011.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية

بالمليون دينار

	كانون ثاني – كانون أول				
	2011	معدل النمو (٪)	2012	معدل النمو (٪)	
	القيمة	2011/2010	القيمة	2012/2011	
التجارة الخارجية	18,246.1	19.5	19,441.2	6.5	
الصادرات الكلية	5,684.6	13.9	5,598.7	-1.5	
الصادرات الوطنية	4,805.9	14.0	4,750.5	-1.2	
المعاد تصديره	878.7	13.6	848.2	-3.5	
المستوردات	13,440.2	21.6	14,690.7	9.3	
الميزان التجاري	-7,755.6	28.0	-9,092.0	17.2	

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن

بالمليون دينار

	كانون ثاني– كانون أول		
	2011	2012	معدل النمو (٪)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الأمريكية	733.8	788.5	7.5
العراق	715.1	716.2	0.2
السعودية	446.5	523.5	17.2
الهند	645.9	511.3	-20.8
اندونيسيا	152.0	192.7	26.8
الإمارات	160.7	176.3	9.7
لبنان	209.0	167.4	-19.9
المستوردات			
السعودية	2,968.7	3,458.6	16.5
الصين	1,317.4	1,380.0	4.8
الولايات المتحدة الأمريكية	861.4	983.1	14.1
ايطاليا	688.5	686.8	-0.2
تركيا	393.5	675.2	71.6
مصر	535.0	586.8	9.7
المانيا	607.5	568.6	-6.4

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال عام 2012 إنخفاضاً نسبته 1.5٪ لتصل إلى 5,598.7 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 13.9٪ خلال عام 2011. وجاء هذا الانخفاض نتيجة تراجع الصادرات الوطنية بمقدار 55.4 مليون دينار، أو ما نسبته 1.2٪، لتصل إلى 4,750.5 مليون دينار، وانخفاض السلع المعاد تصديرها بمقدار 30.5 مليون دينار، أو ما نسبته 3.5٪، لتصل إلى 848.2 مليون دينار.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية، بالمليون دينار للأعوام 2011-2012

	2011	2012	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**4,805.9**	**4,750.5**	**-1.2**
الملابس	**708.3**	**738.0**	**4.2**
الولايات المتحدة الأمريكية	658.1	692.6	5.2
البوتاس	**593.7**	**479.1**	**-19.3**
الفوسفات	**446.1**	**426.9**	**-4.3**
الهند	277.3	287.5	3.7
أندونيسيا	45.2	57.8	27.9
بلغاريا	22.9	34.8	52.0
منتجات دوائية وصيدلية	**354.7**	**382.3**	**7.8**
السعودية	92.8	93.4	0.6
الجزائر	46.4	66.5	43.3
العراق	29.3	40.2	37.2
السودان	37.1	28.6	-22.9
الخضروات	**356.1**	**354.1**	**-0.6**
سوريا	81.8	76.8	-6.1
الامارات	54.1	62.8	16.1
العراق	84.8	39.4	-53.5
الأسمدة	**295.6**	**242.7**	**-17.9**
الهند	183.2	107.3	-41.4
تركيا	0.3	32.2	-
العراق	12.2	32.1	163.9

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

♦ **وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال عام 2012 بالمقارنة مع عام 2011، يلاحظ ما يلي:**

- انخفاض الصادرات من الفوسفات بمقدار 19.2 مليون دينار (4.3٪) لتصل إلى 426.9 مليون دينار، مقارنة مع نسبة ارتفاع وصلت إلى 68.3٪ خلال عام 2011. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض الكميات المصدرة بنسبة 19.7٪ وارتفاع أسعار الفوسفات بنسبة 19.2٪. وقد استحوذت كل من الهند واندونيسيا وبلغاريا على ما نسبته 89.1٪ من إجمالي صادرات الأردن من الفوسـفات.

- انخفاض صادرات البوتاس بمقدار 114.6 مليون دينار (19.3٪) لتصل إلى 479.1 مليون دينار.
- ارتفاع الصادرات من المنتجات الدوائية والصيدلية بمقدار 27.6 مليون دينار، أو ما نسبته 7.8٪، لتصل إلى 382.3 مليون دينار، مقارنة مع تراجع نسبته 16.2٪ خلال عام 2011. وقد شكلت الصادرات المتجهة إلى السعودية والجزائر والعراق والسودان ما نسبته 59.8٪ من إجمالي صادرات الأردن من هذه السلع.

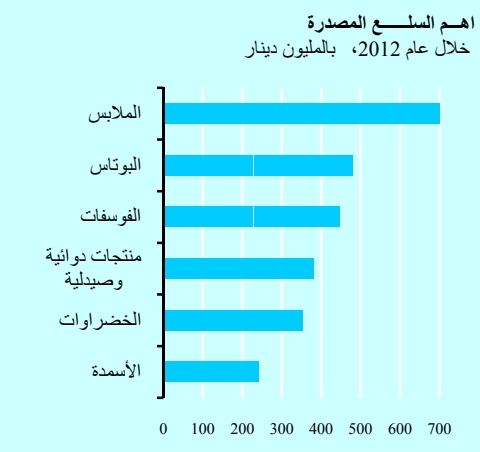

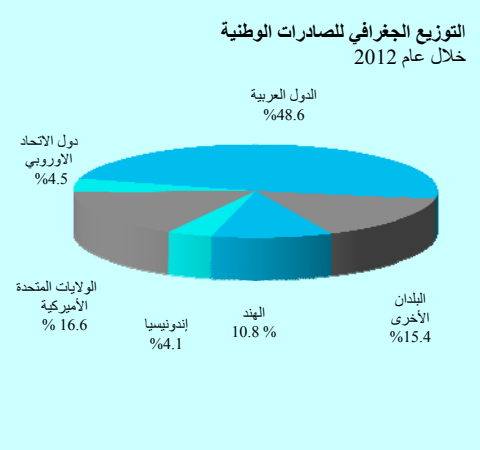

- انخفاض الصادرات من الخضروات بمقدار 2.0 مليون دينار (0.6٪) لتصل إلى 354.1 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 10.0٪ خلال عام 2011. حيث استحوذت أسواق كل من سوريا والإمارات والعراق على ما نسبته 49.0٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس والفوسفات والخضروات و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والأسمدة خلال عام 2012 على ما نسبته 55.2٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 57.5٪ خلال عام 2011. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والعراق والسعودية والهند واندونيسيا والإمارات ولبنان على ما نسبته 64.7٪ من إجمالي الصادرات الوطنية خلال عام 2012 مقابل 63.7٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2011.

المستـــــوردات السلعيـــــة

سجّلت مستوردات المملكة خلال عام 2012 ارتفاعاً مقداره 1,250.5 مليون دينار، أو ما نسبته 9.3٪، لتبلغ 14,690.7 مليون دينار، مقابل ارتفاع نسبته 21.6٪ خلال عام 2011.

♦ **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال عام 2012 بالمقارنة مع عام 2011، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفاع مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 846.8 مليون دينار، أو ما نسبته 53.3٪، لتصل إلى 2,435.3 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 133.6٪ خلال العام السابق. ويعود ذلك بشكل رئيس لانخفاض معدل التزويد من الغاز المصري المستخدم لتوليد الكهرباء والاستعاضة عنه باستخدام الديزل والوقود الثقيل. وتعتبر كل من السعودية وإيطاليا وتركيا الأسواق الرئيسة لمستوردات الأردن من هذه المنتجات.

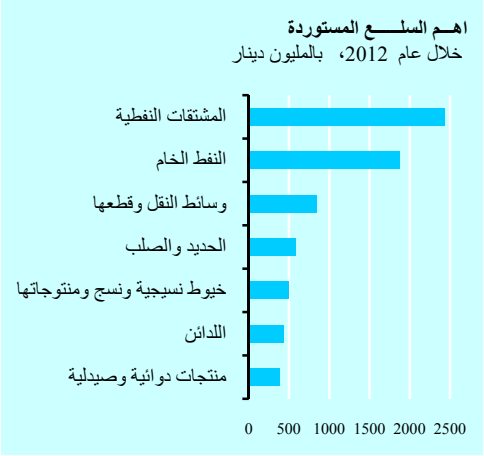

- ارتفاع المستوردات من النفط الخام بمقدار 16.4 مليون دينار، أو ما نسبته 0.9٪، لتصل إلى 1,872.7 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع بلغت نسبته 36.8٪ خلال عام 2011. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع أسعار النفط بنسبة 3.6٪، وانخفاض الكميات المستوردة بنسبة 2.7٪. ويذكر بأن معظم احتياجات المملكة من النفط الخام يتم تلبيتها من السعودية.

- ارتفاع مستوردات المملكة من الحديد والصلب بمقدار 87.9 مليون دينار، أو ما نسبته 17.6٪، لتصل إلى 587.7 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع بلغت نسبته 7.5٪ خلال عام 2011. وقد استحوذت أسواق كل من أوكرانيا والصين وتركيا على ما نسبته 48.6٪ من مستوردات المملكة من هذه السلع.

أبرز المستوردات السلعية ، بالمليون دينار
للأعوام 2011-2012

	2011	2012	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**13,440.2**	**14,690.7**	**9.3**
مشتقات نفطية	**1588.5**	**2435.3**	**53.3**
السعودية	352.5	623.4	76.8
تركيا	0.3	331.7	-
إيطاليا	294.7	318.3	8.0
النفط الخام	**1856.3**	**1872.7**	**0.9**
السعودية	1663.5	1794.0	7.8
وسائط النقل وقطعها	**792.4**	**844.1**	**6.5**
كوريا الجنوبية	272.1	265.9	-2.3
الولايات المتحدة الامريكية	88.6	144.6	63.2
المانيا	151.9	132.4	-12.8
الحديد والصلب	**499.8**	**587.7**	**17.6**
أوكرانيا	100.0	173.2	73.1
الصين	51.4	60.1	16.9
تركيا	106.3	52.5	-50.7
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**457.2**	**490.8**	**7.3**
الصين	199.4	200.8	0.7
تايوان	100.3	117.1	16.7
تركيا	32.7	37.6	15.1
اللدائن	**382.3**	**433.3**	**13.4**
السعودية	174.4	203.5	16.7
الصين	16.6	26.3	58.9
الولايات المتحدة الامريكية	16.7	25.0	49.8
منتجات دوائية وصيدلية	**376.2**	**385.0**	**2.3**
المانيا	43.5	50.3	15.6
سويسرا	47.8	36.8	-22.8
فرنسا	37.1	32.9	-11.5

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

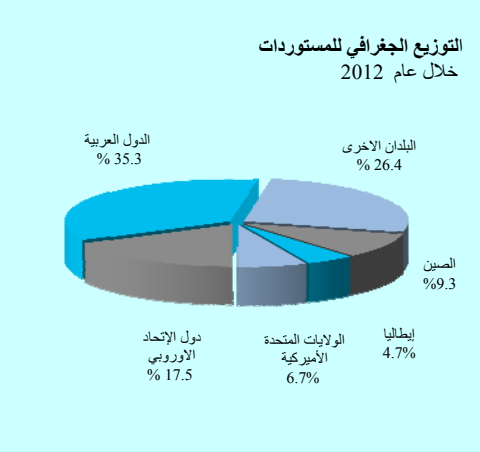

- ارتفاع مستوردات المملكة من وسائط النقل وقطعها بمقدار 51.7 مليون دينار، أو ما نسبته 6.5٪، لتصل إلى 844.1 مليون دينار مقابل تراجع بلغت نسبته 14.4٪ خلال عام 2011. حيث شكلت أسواق كل من كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا ما نسبته 64.3٪ من إجمالي مستوردات المملكة من هذه الوسائط.

- وعليه، استحوذت المستوردات من المشتقات النفطية و" النفط الخام " و"وسائط النقل وقطعها" و"الحديد والصلب" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" واللدائن و"منتجات دوائية وصيدلية" على ما نسبته 48.0٪ من إجمالي المستوردات خلال عام 2012 مقابل 44.3٪ خلال عام 2011. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والولايات المتحدة الأميركية وإيطاليا وتركيا ومصر وألمانيا خلال عام 2012 على ما نسبته 56.8٪ من إجمالي المستوردات مقابل 54.8٪ خلال عام 2011.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال عام 2012 انخفاضاً مقداره 30.5 مليون دينار أو ما نسبته 3.5٪ مقارنة بعام 2011 لتبلغ 848.2 مليون دينار.

الميـزان التجـاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال عام 2012 ارتفاعاً مقداره 1,336.4 مليون دينار، أو ما نسبته 17.2٪، مقارنة بعام 2011 ليصل إلى 9,092.0 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر كانون ثاني من عام 2013 بمقدار 11.4 مليون دينار (6.1٪) مقارنة بالشهر المقابل من عام 2012 ليبلغ 197.7 مليون دينار.

الســـفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال شهر كانون ثاني من عام 2013 ارتفاعاً مقداره 0.8 مليون دينار 0.5٪ مقارنة بالشهر المقابل من عام 2012 لتصل إلى 177.8 مليون دينار.

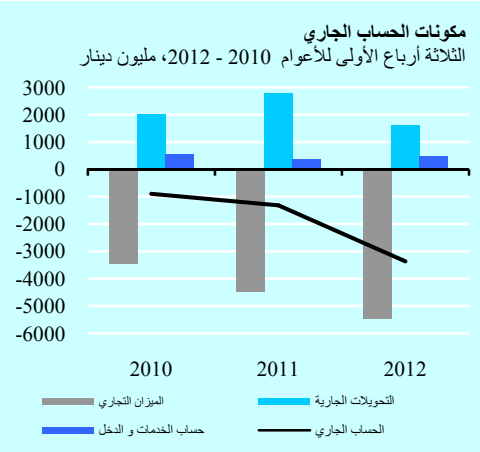

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال شهر كانون ثاني من عام 2013 ارتفاعاً نسبته 3.2٪ لتصل إلى 56.6 مليون دينار مقارنة بالشهر المقابل من عام 2012.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات إحصاءات ميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2012 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2011 إلى ما يلي:-

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 3,366.2 مليون دينار بالمقارنة مع عجز مقداره 1,320.1 مليون دينار تم تسجيله خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:-

- ارتفاع العجز في الميزان التجاري للمملكة بمقدار 972.2 مليون دينار (21.7٪) ليصل إلى 5,460.2 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من عام 2011.
- تسجيل حساب الخدمات لوفر مقداره 566.6 مليون دينار مقارنة مع وفر بلغ 419.4 مليون دينار للفترة المماثلة من عام 2011، ويعزى ذلك إلى تسجيل صافي بندي السفر والخدمات الحكومية لوفر بلغ 1,248.9 مليون دينار و 84.7 مليون دينار على التوالي، في حين سجل كل من صافي بندي النقل والخدمات الأخرى عجزاً بلغ 642.4 مليون دينار و 124.6 مليون دينار على التوالي.
- تسجيل حساب الدخل لعجز مقداره 92.6 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 41.4 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011، وذلك محصلة لتسجيل صافي دخل الاستثمار لعجز مقداره 284.8 مليون دينار وتسجيل صافي تعويضات العاملين لوفر مقداره 192.2 مليون دينار.
- انخفاض صافي وفر التحويلات الجارية بمقدار 1,169.9 مليون دينار ليصل إلى 1,620.0 مليون دينار، وذلك في ضوء انخفاض صافي التحويلات الجارية للقطاع العام (المساعدات الخارجية) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2012 بمقدار 963.8 مليون دينار ليبلغ نحو 245.9 مليون دينار، وانخفاض صافي التحويلات للقطاعات الأخرى بمقدار 206.1 مليون دينار ليصل إلى 1,374.1 مليون دينار. ويذكر أن مقبوضات حوالات الأردنيين العاملين في الخارج خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2012 قد سجّلت ارتفاعاً مقداره 93.4 مليون دينار (5.7٪)، في حين ارتفعت مدفوعات حوالات غير الأردنيين العاملين في الأردن بنحو 10.4 مليون دينار (5.0٪).

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2012، فقد أظهرت تراجعاً في صافي الأصول الخارجية بمقدار 3,258.7 مليون دينار بالمقارنة مع تراجع مماثل مقداره 1,403.3 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2011. ومن ابرز التطورات التي أسهمت في صافي حركة هذا الحساب ما يلي:

  - تسجيل الاستثمار الأجنبي المباشر لصافي تدفق للداخل مقداره 781.2 مليون دينار مقارنة بحوالي 784.3 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2011.
  - تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للداخل مقداره 174.1 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق للخارج مقداره 158.8 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2011.
  - تسجيل بند صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للداخل مقداره 167.8 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 129.4 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2011.
  - انخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 2,136.0 مليون دينار بالمقارنة مع انخفاض مقداره 677.1 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2011.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم الخارجية) في نهاية شهر أيلول من عام 2012 التزاماً نحو الخارج بلغ 18,298.2 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 18,392.4 مليون دينار في نهاية حزيران من عام 2012. ويعود إنخفاض رصيد الالتزامات نحو الخارج إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية شهر أيلول من عام 2012 بالمقارنة مع نهاية شهر حزيران من عام 2012 بمقدار 378.7 مليون دينار ليصل إلى 14,912.0 مليون دينار، ويعزى ذلك بشكل رئيس لارتفاع كل من رصيد الاصول الاحتياطية بمقدار 377.0 مليون دينار، وارتفاع ودائع البنوك التجارية في الخارج بمقدار 48.2 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية شهر أيلول من عام 2012 بالمقارنة مع نهاية حزيران من عام 2012 بمقدار 284.5 مليون دينار ليصل إلى 33,210.2 مليون دينار، ويعزى ذلك بشكل أساس للآتي:
  - ارتفاع ودائع الجهات غير المقيمة لدى البنوك التجارية بنحو 334.1 مليون دينار لتبلغ 6,059.8 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة بمقدار 330.3 مليون دينار ليبلغ 17,375.4 مليون دينار.
  - ارتفاع قروض البنك المركزي بمقدار 279.0 مليون دينار لتبلغ 422.4 مليون دينار.
  - انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 764.9 مليون دينار ليبلغ 2,961.4 مليون دينار.